القتالية على انواعها؛ ٢ ـ توسيع مخزونات الذخائر وقطع الغيار والمعدات البديلة (عربات وطائرات ومدافع) توسيعاً كبيرا؛ ٣ ـ اعادة تنظيم نظام التعبئة من اجل توفير عدد اكبر من الرجال بسرعة اكبر؛ ٤ ـ توسيع ثبت ممتلكات اسلحة الصف الاول لكل من القوات البرية والبحرية والجوية؛ ٥ ـ زيادة حركية القوات البرية عبر الحصول على اعداد اضافية من ناقلات الجنود المدرعة وحاملات الدبابات وعربات الاسناد.

اما على الصعيد النوعي، فقد ركزت القيادة العسكرية على تحقيق ما يلي: ١ ـ تحسين قدرات سلاح الجو من خلال اخراج طرازات معينة من الطائرات من الخدمة الفعلية والحصول على طرازات جديدة، مع ادخال المقاتلة «كفير» كحلقة وصل بين المرحلتين؛ ٢ ـ تحسين أجهزة التشويش الالكتروني والتشويش الالكتروني المضاد، خاصة في الجو، وتحديث الذخائر جو ـ ارض بصورة ملحوظة؛ ٣ ـ تطوير دبابة جديدة اضافة الى تحسين الاجهزة والمعدات المستخدمة على الدبابات الموجودة في الخدمة؛ ٤ ـ توسيع نسبة المدفعية ذاتية الحركة؛ ٥ ـ تحسين الاتصالات واجهزة السيطرة على النيران في سلاح المدفعية؛ ٦ ـ تحديث سلاح البحرية عبر الحصول على زوارق اسرع وصواريخ موجهة بمدى ابعد.

غني عن التأكيد، ان ثمة عملية تغيير اخرى حصلت، ذات اهمية بالغة. وكانت هذه التغييرات نوعية بحد ذاتها، من جهة، علماً بأنها مثلت، ايضا، نقطة التقاء التغييرات الكمية والنوعية المذكورة اعلاه، من الجهة الاخرى. بل ويمكن القول ان التغييرات المذكورة سابقا ما كانت ستكتسب اية فاعلية لولا بذل الجهد الموازي من اجل تطوير التكتيكات والعقائد القتالية الملائمة. هذا، وقد جعلت التكتيكات العربية الجديدة من اللازم تطوير التكتيكات الاسرائيلية، كما وجب تطوير التكتيكات ايضا لاستيعاب المعدات الجديدة التي بدأت بالوصول ولاستخدام القوات التي تم توسيعها بفعالية. ومثال على ذلك، ان سلاح الجو احتاج الى تحسين ادائه في دور الهجوم الارضي من خلال اعادة تحديد مهماته واعادة تدريب طياريه لتأديتها، ولم يكن بالامكان الاكتفاء بالحصول على ذخائر موجهة جو ـ ارض. ثم بات من الضروري ان يقوم جنود المشاة بمرافقة الدبابات في ساحة القتال من اجل مواجهة التكتيكات العربية المضادة للدروع. واخيرا، وجب على المدفعية ان تنزل كمية اكبر من النيران الدقيقة، وبسرعة اكبر، دعما للقوات الميكانيكية السريعة الحركة. وتوجد امثلة عديدة اخرى على ذلك [١].

يظهر، عند النظر الى الوراء، ان ثمة نقطة كانت فاصلة في ١٩٧٩، فصلت بين مرحلتين متميزتين في تاريخ تطور الجيش الاسرائيلي منذ حرب ١٩٧٣. كما يظهر ان المرحلة الأولى، أي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، شهدت التحولات الكمية اساسا، فيما نما عدد طائرات القتال بنسبة ٤٠ بالمئة، وزوارق الصواريخ بنسبة ٢٨ بالمئة، ونما الجيش نمواً اجمالياً بلغ ١٨٠ بالمئة. اما طلبات الاسلحة من الخارج وبرامج البحث العلمي ذات الطابع العسكري في اسرائيل، فلم يكن بامكانها ان تدشن تحولات نوعية اساسية قبل نهاية العقد[٢]. بل ويجب، في الواقع، ملاحظة الفاصل الزمني الكبير الذي يفصل بين تطوير وطلب واستيعاب المعدات الجديدة المرتكزة على ابداعات تكنولوجية جديدة، مقارنة بالسرعة النسبية التي يتم فيها الحصول على كميات اضافية من نظم الاسلحة الجاهزة من مصدري الاسلحة الخارجيين او المحليين. وتتمثل اهمية ما سبق في تأثيره على عملية تقدير القدرات الحالية والمتوقعة للجيش الاسرائيلي في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥.

يتمثل مؤشر آخر على حقيقة ان التغييرات النوعية الفعلية لم تبدأ سوى بعد ١٩٧٩، في ان